تعريب التعليم ومنزلته في بناء مجتمع معرفة عربي د. وليد أحمد العناتي

ضرورات التعريب:

لا يمكن بناء مجتمع معرفة بغير اللغة الأم، ولنا في كثير من الدول دلائل وعلامات؛ فهذه اليابان استطاعت أن تنهض من هزيمتها في الحرب العالمية الثانية بعد أن استقر رأيها على استعمال اللغة اليابانية في شتى مناحي الحياة، فصارت أحد أكبر أقطاب الصناعة في العالم، بل إنها استفادت من لغتها في حجب أسرار التقنية اليابانية الحسّاسة عن غيرها من الدول المنافسة، ويُسجل لليابان أنها متقدمة جدًا في مجال الترجمة من اللغات الأحرى، إذ صار معروفًا أنها تُبرم اتفاقيات مع كبريات دور النشر لإصدار طبعات يابانية مواكبة من منشوراتها. وأما الكيان الصهيوبي فقد فرض علينا اهتمامُه بإحياء لغته واتخاذها لغة التعليم الأولى أن نضرب به الأمثال!

وعلى الطرف الآخر نجد عددًا من الدول التي اتَّخذت من لغات مستعمريها أداة رئيسة لتلقي المعرفة قابعة في آخر السلم الحضاري والتَّقني في العالم، ودول إفريقية وغيرها شاهد على ذلك.

وتأسيسًا على ذلك فإن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة في الوطن العربي القادرة على نقل المعرفة ونشرها واستيعابها. ومن هنا فإن الدعوة إلى التعريب ليس دعوة حماسية آنية تعتمل نفوس الداعين إليها، وإنما هي ضرورة دينية قومية وحضارية وثقافية وعلمية ولغوية (١).

فالتعريب ضرورة دينية لأن العربية هي لغة القرآن الكريم، وهي اللغة التي

تمارس بها شعائر الدين الإسلامي، وفي التعريب حفظ للقرآن الكريم والشريعة الإسلامية وتعاليمها الرئيسة المخطوطة بالعربية. ثم يصير التعريب واحبًا دينيًا انطلاقًا من الدعوة الإسلامية إلى إعمال العقل والتدبر والتفكر للوصول إلى توحيد الله تعالى، لذلك فإن تعريب العلوم واجب شرعي ينسجم مع دعوة الإسلام إلى العلم والتفكر في ملكوت الله للوصول إلى حقائق الكون وأسراره، وذلك لا يكون إلا بالمعرفة الشائعة، والمعرفة لا تشيع ولا توظّف، في مجتمعنا إلا بالعربية.

وهو ضرورة قومية لأن العربية، في الوقت الحاضر، هي أهم مقومات الوجود العربي، وهي وجه مهم من وجوه إثبات الذات العربية وتدعيم وجودها بالنظر في الأخطار المحدقة بالأمة، ألا ترى أن العربية كانت مفزع العرب إبَّان الاستعمار؟ وألا ترى أن سياسة التتريك التي استهدفت اللغة العربية كانت عاملاً رئيسًا لاندلاع الثورة العربية الكبرى؟

ثم إن في التعريب انقطاعًا عن التجربة الاستعمارية التي أضَّرت بالبلاد العربية والإسلامية؛ إذ فيه إشارات صريحة وقوية لرفض التبعية بكل أشكالها السياسية والثقافية والعلمية. كما أن التعريب يمثِّل دعوة وحدوية، وحدة العلم والمعرفة والفكر والتعليم.

وهو ضرورة حضارية؛ وذلك أن اللغة العربية هي التي حملت منجزات الحضارة العربية الإسلامية وعبرت عن تجربتها الحضارية عبر عصورها المختلفة، مع أن الإسلام دين قوميات وشعوب كثيرة غير العرب، لكن نزول القرآن بالعربية واعتقاد المسلمين بقداسة العربية وتقدُّمها على غيرها في ممارسة الشعائر جعلها خزينة العلم الإسلامي على اختلاف انتماء علمائه القومي. وتتميَّز اللغة العربية من غيرها من اللغات أنها تمثِّل امتداد الماضي في الحاضر؛ وذلك أن التراث

الحضاري للإسلام، وهو منظم حياة المسلمين وموئلهم الأول، قد دُوُّن بالعربية لا غير، ولاشك أن عظمة هذا التراث وأهميته هي التي حالت دون نجاح الدعوات الهدَّامة التي كانت تقصد فصل العربية عن تراثها وحرمانها من امتدادها في الحياة العربية والإسلامية المعاصرة، ولاسيما الدعوة إلى استبدال العامية بالفصحى لغة للكتابة والتعبير والتعليم، والدعوة إلى إحلال الحرف اللاتيني محل العربي، كما فعل مصطفى أتاتورك. ويقوِّي ذلك أن العربية حافظت على صورتها، على نحو تقريبي، فلم تطرأ عليها تغييرات جوهرية تجعل فهمها أمرًا صعبًا، كالإنكليزية التي تعاني من انقطاعات في تجربتها الحضارية بين الفترة والأخرى، أما العربية فما تزال لغة النص المقدَّس الذي يتلوه الملايين يوميًا، وهي لغة الحديث النبوي الذي يراجعه المسلمون يوميًا تفهمًا للقرآن الكريم، وما نزال على مرِّ الزمن نتدارس المعلقات وأبا نواس والمتنبي... إلى دون أدني شعور بالغربة أو الصعوبة. ومن هنا يكون التعريب وجهًا من وجوه التنمية وإضافتها إلى عزوننا المعرفي الناجز. وهكذا يكون التعريب وجهًا من وجوه امتداد العربية في الزمان وامتدادًا في المكان والتجربة والمعارف السابقة.

وأما الضرورة العلمية فهي ظاهرة كعين الشمس في وضح النهار، وإن تعامى عنها الناس، وذلك أن التعريب ينتهي إلى:

- القضاء على نخبوية العلم والمعرفة؛ فمعروف أن مجتمع المعرفة يهدف إلى إشاعة المعرفة بين جميع أفراده بإتاحة المعرفة للجميع بالتعليم والتنشئة ووسائل الإعلام، وصولاً إلى الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستقرار السياسي. ولاشك أن الاعتماد على لغة أجنبية في التعليم ونشر المعرفة سيجعل هذه المعرفة مقتصرة على تلك النخبة التي تعرف اللغة الأجنبية، وهذا تناقض صريح مع أبسط حقوق الإنسان وهو حق المعرفة، وحق استعمالها والإفادة منها ولاسيما في

الجوانب الصحية والاقتصادية.

- سهولة الحصول على المعلومات باللغة الوطنية، وهذا ما يجعل جميع أفراد المجتمع مسهمين إسهامًا فاعلاً في بناء مجتمعهم وتنميته تنمية دائمة وفاعلة.
- التحرر من احتكار المعرفة وتسلط أصحابها على البلاد العربية؛ إذ لا يُصَدِّرون من المعرفة إلا أقلها وإلا ما يُحُصِّله أبناؤنا في جامعاتهم.
- التعريب يُهيئ فرصًا ممتازة لتطور البحث العلمي وترقيته، مادامت المراجع والبحوث والدراسات العلمية التي والبحوث والدراسات العلمية التي يكتبها الباحثون العرب بالإنكليزية إنما تُسهم في ترقية علم الآخر؛ إذ تحسب ضمن إنجازه الحضاري وضمن تراث اللغة الإنكليزية.
- (رومن خصائص التعليم الجامعي بالعربية أنه يربط هذا النوع من التعليم بالمهن ذات العلاقة بالعلوم الجامعية؛ وذلك لأن تدريس المواد العلمية باللغة العربية من شأنه أن يربط هذا التدريس بالأعمال والمهن العلمية، وأن يعمل على نشر المعرفة والثقافة العلمية)(٢).

ررأن تدريس المواد بالعربية يحفِّز بصورة تلقائية على التأليف في هذه المواد باللغة العربية... إذ من شأن القيام ببحوث علمية باللغة العربية أن ينقل التعليم العالي من مجاله النظري الاقتباسي الاتباعي إلى دروس ترتبط بالواقع، وتتفاعل مع المجتمع، وأن يرى الطالب مرتكزاته أمامه، ولنتذكر دائمًا أن التنمية الاجتماعية ينبغي أن تبدأ أول ما تبدأ بالإنسان»(٣).

وأما الضرورة الاقتصادية فتتمثّل في توفير المبالغ الهائلة من العملات الصعبة التي تُنفق سنويًّا لشراء كتب التخصصات العلمية (الطب والصيدلة والفيزياء والكيمياء وعلوم الحاسوب وعلوم الأرض... إلخ) والتخصصات المالية والإدارية؛ فإذا أخذنا الأردن مثلاً فإن أثمان الكتب الأجنبية باهظة لا يقل أحدها عن

ثلاثين دولارًا، على سبيل التفاؤل، ولك أن تقدّر مقدار ما يدفعه الطلبة الأردنيون ثمنًا لهذه الكتب المستوردة.

ولا يخفى على أحد ما تتخذه أمريكا وبريطانيا من إجراءات احترازية لضمان استمرار شراء العرب وغيرهم هذه الكتب؛ فهما تشترطان حماية الملكية الفردية لمؤلفاتهما، وهو حق أُريد به باطل، وحظر الاستنساخ والتصوير...إلخ. ويزداد الأمر سوءًا عندما يعكف مؤلِّفو هذه الكتب على إصدار طبعات سنوية لا تغيير فيها إلا الألوان أو إضافات قليلة. وينبغي أن أُشير إلى أن ضخامة هذه الكتب وكونها باللغة الإنكليزية يحول دون دراستها كاملة، بل أحيانًا لا يتجاوز ما يدرسه الطالب نصف الكتاب أو ثلثه.

تعريب التعليم وبناء مجتمع المعرفة خطة مرسومة

لا مراء في أن التعريب يعد مرتكزًا رئيسًا وهامًّا في نشر المعوفة وبناء مجتمع المعرفة العربي المنشود، وقد قدمت فيما مضى ما يثبت ذلك ويعززه. وليس خافيًا على أحد أن التعريب يواجه مشكلات وعقبات متعددة، يرتد معظمها إلى الأحوال السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة في البلدان العربية، ولعل أهم هذه العقبات تتمثّل في غياب التنسيق، وقلة الدعم المادي، وانعدام الإرادة السياسية، وتخاذل كثير من النخب (العلماء والأساتذة والمفكرين) عن التعريب ودعم مسيرته،... إلخ.

ويتراءى لي أن التعريب نشاط علمي ثقافي لا يمكن أن يقوم وحده، وأنه ينبغي ترقية مجالات علمية متعددة لتسهم في دعم تعريب التعليم، كما ينبغي العناية بمجالات أخرى تعززه وتسانده وتجعل جدواه أنفع وأعم. وهذه خطوات محسوبة أحسب أنها ستدعم تعريب التعليم وتعممه وتجعله مجديًا، ولعل هذه الخطوات

تصلح أن تكون خطة رشيدة لتعريب التعليم في الوطن العربي.

- ١ الترجمة.
- ٢- العناية بلغة الطفل العربي.
- ٣- تطوير تدريس اللغة العربية.
- ٤ وضع المصطلح وتوحيده.
- ٥- تعليم اللغة العربية لأغراض خاصة.
- ٦- تحقيق المخطوطات العلمية التراثية.
 - ٧- تدريس علم المصطلح.
- ٨- استثمار الحاسوب في تعريب التعليم.
 - ٩- وسائل الإعلام.

أولاً: الترجمة.

لا يختلف اثنان في أن اللغة الإنكليزية حقَّقت تفوُّقًا لافتًا في هذا العصر، وذلك محمول على جملة أسباب تتمثل في (٤) أنما لغة

- الدولة المهيمنة عسكريًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا ومعرفيًّا.
 - البحث والنشر العلمي.
 - الحاسوب؛ إذ صُمِّمَ أصلاً ليوافقها.
- النشر الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).
- أجنبية في معظم مدارس العالم، إذ هي اللغة الأولى في العالم من حيث تدريسها لغير الناطقين بها.
 - التعليم العالي في كثير من دول العالم.
 - الإعلام والمؤسسات الإعلامية العالمية ووكالات الأنباء الكبرى.

وهذه بعض الإحصائيات التي تكشف عن هيمنة ((الإنكليزية)) في مجال

الإعلام^(٥):

- ٦٥٪ من برامج الإذاعة باللغة الإنكليزية.
 - ٧٠٪ من الأفلام ناطقة بالإنكليزية.
- ٩٠٪ من الوثائق المختزنة في الإنترنت بالإنكليزية.
- ٨٥٪ من المكالمات الهاتفية الدولية تحري بالإنكليزية

وهكذا يتجلَّى بوضوح أن اللغة الإنكليزية هي لغة المعرفة الأولى في العالم، ويزيد من هيمنة الإنكليزية على مجالات المعرفة المختلفة، أن علماء الشعوب غير الناطقة بالإنكليزية يؤثرون نشر بحوثهم وإسهاماتهم في المؤتمرات الدولية باللغة الإنكليزية، ولعل هذا يكون عاملاً مهمًّا في دعم هيمنة الإنكليزية على مجالات المعرفة المختلفة. وما يزيد في هذا أيضًا، قوانين الملكية الفكرية التي تثبت أركان المعرفة بالإنكليزية وتحرم اللغات الأحرى منها.

أمام هذه الوقائع العلمية المربعة تقف الشعوب الناهضة على مفترق طريق خطير جدًّا، أما المسار الأول منه فيتمثَّل في أخذ المعرفة جاهزة كما هي باللغة الإنكليزية؛ وذلك باتخاذها لغة التعليم الإلزامي والعالي، ومن ثم اتخاذها لغة رسمية في التواصل اليومي والتداول الرسمي. ولعل كثيرًا من الدول فضَّلت الاستمرار في التجربة الاستعمارية، وبعضها عادت من حيث لا تدري. وهذا الطريق ماثل في البلاد العربية على التعميم، مع وجود مقاومة من هنا وهناك. ولا يخفى على أحد مضار هذا التوجه على المستوى المجلى والإقليمي العربي.

وأما المسار الثاني فيتمثّل في الاعتماد على اللغة المحلية في استيعاب المعرفة ونشرها وإنتاجها، ولعل اليابان تكون خير مثال على ذلك؛ إذ اعتمدت على اتفاقيات مع كبريات دور النشر لإنتاج طبعات مواكبة باللغة اليابانية، وكذا فعل الكيان الصهيوني، وعدد كبير من دول أوربا.

ولما كانت الإنكليزية هي المهيمنة على كل شيء، ولما كان اعتماد لغة أجنبية للتعليم محفوفًا بالمخاطر، لزم البحث عن وسيلة لنقل علم الآخر، فكانت الترجمة. ولاشك أن الترجمة من الإنكليزية إلى العربية هي الوسيلة الرئيسة لنقل المعرفة ونشرها وتوطينها في البلاد العربية؛ إذ عرفنا أن الإنكليزية، وعلى نحو ما، تقف عائقًا أمام اكتساب المعرفة ونشرها تعميمها في الوطن العربي.

ولكن الترجمة إلى العربية في العالم العربي تعيش حالة مأساوية، وتعاني عقبات ومشكلات ومُعَوِّقات كثيرة تُبعدها يومًا بعد يوم عن الإسهام في رفد الحركة العلمية العربية ونشر المعرفة (٦). ويمكن القول إن الترجمة في الوطن العربي يغلب عليها:

- التعددية وغياب التنسيق؛ وذلك ماثل في تعدد ترجمات الكتاب الواحد في غير بلد عربي، بله البلد الواحد. ولنا أن نتمثّل كتاب دي سوسير «محاضرات في علم اللغة»، وهي ترجمات حصلت في الأردن وسورية ولبنان والعراق، وهي ترجمات تحمل كل واحدة منها اسمًا مختلفًا! ولا يخفى على لبيب أضرار هذه التعددية من تبديد الجهود والوقت والمال، والإضرار بجهود التعريب وتوحيد المصطلح والمعرفة.

- العشوائية وغياب خطط رشيدة مرسومة لحركة الترجمة وأهدافها وكتبها وموادها العلمية. فإذا نظرنا في الكتب المترجمة وجدنا أن معظمها في الأدب والشعر والإنسانيات عمومًا، أما الترجمات العلمية المفيدة التي نحتاجها في التنمية العلمية والاجتماعية والثقافية فهي نادرة وقليلة قلة لافتة. ثم إن الكتب المترجمة المختارة للترجمة غالبًا ما تخضع لأمزجة شخصية أو رؤى سياسية للمترجم أو الدولة.

- التجارية؛ وذلك أنك تجد دور النشر الشهيرة في الوطن العربي تُقدم على

ترجمة سلسلات من الكتب التي تسمى «الكتب الأكثر مبيعًا»، ونسميها كتب الرصيف، وهي كتب لا تُسهم في بناء المعرفة؛ إذ تكاد تكون تجارب شخصية لفنانة أو طبيب أو مغن مشهور في بلده، وهي ترجمات رديئة وضعيفة لغويًا؛ ولعل ذلك ما يدفع الناشر إلى إغفال اسم المترجم. وضرر هذه الكتب واضح من حيث إنها تعمل على إشاعة أنماط ثقافية واجتماعية وفكرية مفارقة تمامًا لما استقرت عليه أعرافنا وتقاليدنا.

- الاحتفالية (المناسبية)؛ إذ كثيرًا ما تنشط حركة الترجمة في موضوع ما، لبروزه واقترانه بمناسبة ما أو حادثة مهمة، ولعل هذا يفسِّر العدد الكبير من الكتب والدراسات والبحوث واستطلاعات الرأي التي نُشرت مترجمة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول والغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، فقد سيطرت عنوانات محدَّدة على حركة الترجمة هذه أهمها: صراع الحضارات، وحوار الحضارات، الهيمنة الأمريكية، القاعدة والجاهدين الأفغان، العراق وصدام حسين. ولعل هذا ما أدى بكثير من الصحف العربية لاستحداث أعمدة ثابتة لترجمة مقالات ودراسات تُنشر في الغرب تتعلق بالعرب والمسلمين (7).

- التخلف عن المساهمة في التنمية والتطوير؛ وذلك أن الترجمة ينبغي أن تكون وسيلتنا لبلوغ المعرفة واستيعابها ونشرها بالعربية، غير أن جهود المترجمين العرب تضيع بين تضاعيف كتب جوفاء تخلو من الفائدة الحقيقية التي ينبغي أن تُسهم في التنمية والتطوير انتهاء ببناء مجتمع المعرفة.

- التخلف عن مواكبة حاجات المجتمع العربي؛ إذ ينبغي أن تعمل الكتب المترجمة على سدِّ النقص العلمي الحاصل في مجالات متخصصة، لتكون داعمة للتأليف والنشر العلمي العربية، كما هو الحال في الدول المتقدمة في مجال الترجمة كاليابان.

وهكذا يتبدى لنا حال الترجمة في العالم العربي، أكانت بشرية أم آلية، فإنما

تعاني ما تعانيه وجوه البحث العلمي والإنتاج المعرفي في الوطن العربي. ولعل ما عرضه شوقي جلال أمين لواقع الترجمة في الوطن العربي يشخّص حالها الراهن: (روالملاحظ عمومًا أن الترجمة في وطننا العربي أضحت نوعًا من الترف الذهني في الغالب الأعم للاستهلاك، أو أنها مجرد جهد من أجل نقل معلومات فحسب، وتخضع لمبدأ الربح التجاري. إنها تفتقر إلى البرامج على المستويين القُطريّ والقومي، ومن ثُمَّ لا علاقة لها بمحاولة منهجية لدراسة الواقع بلغة التطور أو التطوير الاقتصادي الاجتماعي والثقافي. إنها لا تخضع للتخطيط، بل هي نشاط عفوي ارتجالي وتجاري، بمعنى أنها لا تعبّر عن نشاط اجتماعي في مصلحة حراك معتمعي هادف يُسهم في الانتقال بالمجتمع من حال إلى حال آخر، أي من طور التعلف إلى طور النهوض بحسب رؤية مستقبلية مدروسة مقدَّمًا وتصوغ الوعي الاجتماعي.

ولكي يكون للترجمة دورها لابد من أن تكون نشاطًا اجتماعيًا ومؤسسيًّا يمثّل عنصرًا متكاملاً في استراتيجيا ثقافية هي بدورها وجه لاستراتيجيا تنموية شاملة، وبهذا الشكل تشكّل تيارًا سائدًا، وجناحًا آخر للإبداع الداخلي، بحيث يعبران معًا عن التوجه الفكري والتنموي للمجتمع في حركته المستقبلية. ومن ثُمَّ تكون الكتب المترجمة دالة وشاهدًا على المضمون الفكري للتطور الاجتماعي والبناء الحضاري للذاتية القومية في اتصالها التاريخي وتواصلها الحضاري الإنساني)،(٨).

ولعل أهم ما خلص إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣ يعزِّز ذلك؛ إذ انتهى التقرير إلى أن أهم معضلة تواجه الترجمة العربية أنها، على قلتها، لم تنجح في التحول إلى رصيد معرفي ثابت نستفيد منه في بناء مجتمع المعرفة وإنتاجها (٩).

أما الترجمة الآلية فقد فصلنا القول فيها في «استثمار الحاسوب في تعريب التعليم»، ولكنني محتاج إلى التذكير بأن الترجمة العلمية، وفقًا لتحارب تقنية

تطبيقية، أسهل من الأدبية؛ وذلك عائد إلى اللغة العلمية التي تعتمد على المصطلح المضبوط واللغة الدقيقة التي تخلو من العواطف والمشاعر وتبتعد عن الذاتية (١٠٠).

ولكن الإنصاف يقتضينا أن نشير إلى أن ثمة مشروعات مؤسسيَّة عربية قد نجحت في تفعيل الترجمة وأسهمت في نشر المعرفة، ولعل أهم هذه المؤسسات تكون مكتب تنسيق التعريب، والجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون بالكويت، ولاسيما سلسلة عالم المعرفة، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي التي تنشر بانتظام مجلة «العلوم» الأمريكية المتخصِّصة، ومشروع الألف كتاب في العراق، ومشروع الألف كتاب في مصر. ولعل قيام المؤسسة العربية للترجمة تكون بارقة أمل في عالم الترجمة العربي؛ إذ بدأت بترجمة عدد من الكتب المتميزة، وقد اطلعت على كتابين في اللسانيات من ترجمة المؤسسة، وهما على مستوى راقٍ جدًّا. كما نؤمل خيرًا في مؤسسة عبد العزيز البابطين التي بدأت بإنشاء فرع خاص بالترجمة.

ولعل الترجمة إلى العربية محتاجة إلى:

- عدم الاقتصار على الترجمة من الإنكليزية أو الفرنسية حسب، فإن المعرفة اليابانية والألمانية والروسية لا يُستهان بها. وهنا ينبغي التذكير بأهمية العلم الروسي في تدعيم الغطرسة الصهيونية بالعلم؛ إذ نجح الكيان الصهيوني في الاستيلاء على العلم الروسى باستقطاب علمائه واستثمره في إقامة كيان قوي بالعلم.

- تشجيع الترجمة من العربية إلى غيرها من اللغات، ودعم ترجمة العلم التراثي العربي.

- تشجيع المدرِّسين الجامعيين على الترجمة في حقول اختصاصهم، وتدريس تلك الكتب التي يترجمونها.

- تدريس مبادئ الترجمة بالتزامن مع دراسة اللغة العربية واللغة الإنكليزية أو الفرنسية، لتدريب الطلبة على ترجمة مقالات في مجالهم إلى العربية.

- استثمار وسائل الإعلام في نشر المعارف المترجمة إلى العربية، وتشجيع برامج الترجمة الفورية وحفظها.
- الاستثمار في قطاع الترجمة الآلية وإنتاج برجحيات الترجمة العلمية إلى اللغة العربية.
 - توظيف الذخيرة العلمية العربية وذخيرة النصوص المترجمة.

ثانيًا: العناية بلغة الطفل العربي:

يعيش الطفل العربي الآن حالة مَوَّارة بالتناقضات فيما يتعلق باللغة التي يسمعها في محيطه (١١)، فهو يسمع العامية، ويتعلم العربية الفصحى، وصار يتعرَّض، مع العولمة، لِسلوكات لغوية غريبة تتمثَّل في نزوع الأهل ولاسيما الأمهات إلى استعمال اللغة الإنكليزية، ينضاف إلى ذلك السلوك اللغوي الذي تمارسه الخادمات، ويزيد الأمر سوءًا الردة اللغوية التي تحدثنا عنها سابقًا؛ التعليم باللغة الإنكليزية منذ الطفولة المبكرة. ولا يخفى على لبيب ما في هذه الأوضاع اللغوية من تناقضات صريحة تنتهي إلى حالات من الانفصام اللغوي والثقافي والفكري، على ما قدمنا في مطلع هذا البحث.

ولاشك أن ما يختزنه الطفل من اللغة في مراحله المبتدئة يمثّل تأسيسًا هامًا لكل ما يتعلق باللغة ونظامها واستعمالها في المراحل التالية، ولعل تأسيس لغة عربية سليمة قوية الأركان في نفوس أطفالنا يُيسِّر لنا ما نصبو إليه من أجيال تحسن اللغة العربية استيعابًا واستعمالاً، وهكذا يكون البدء بتعليم العربية الفصحى الخطوة الحاسمة في تأسيس مهارات لغوية سليمة لدى النشء. وهنا تطالب اللسانيات النفسية العربية بإسهامات معمَّقة في وضع إجراءات سليمة تعزز طرائق تعليم العربية للأطفال، مركزة على الجانب اللغوي وعلى الجانب النفسي؛ إذ ينبغي أن نفيئ مادة وأسلوبًا قادرين على تقديم العربية بصورة أنيقة ورشيقة تبث الثقة في علية مادة وأسلوبًا قادرين على تقديم العربية بصورة أنيقة ورشيقة تبث الثقة في

نفوس هؤلاء الأطفال من البداية؛ إذ ينبغي أن تزرع الثقة بالعربية في نفوس هؤلاء الأطفال، حتى إذا ما كبروا وصاروا يستخدمون العربية على مستويات علمية راقية أمكن لهم مناقشة من يدعون ضعف العربية وتخلفها عن مواكبة العلوم. وظاهر أنه لا يمكن نشر المعرفة وتعميمها بلغة لا يثق أهلها بحا ولا يعتزون بحا، بل لا يمتلكون أدنى المعارف اللغوية للدفاع عنها وحمايتها.

وهكذا يغدو التعريب ضرورة من الأول، قبل أن يعتاد الأطفال اللغة الأجنبية وقبل أن يستقر اليأس في نفوسهم. ولعلنا محتاجون إلى تدابير من شأنها تعزيز العربية في نفوس الناشئة ودعم جهود تعليم العربية وتعريب التعليم، لعل أهم هذه التدابير ما يلي:

- الرصيد اللغوي الموحد (١٢). ويُقصد منه استصفاء المادة اللغوية التي هي أشيع وأَدْوَرُ في الاستعمال اللغوي العربي، في أنحاء الوطن العربي كله، اتكاء على منهج إحصائي ينتخب عينات ممثّلةً للغة العربية في امتدادها الزمكاني وتجربتها الحضارية الممتدة، نصوصًا تجري على نهج العربية الفصيح تحتوي أشيع المفردات والتراكيب والأنماط الجملية والأنحاء الأسلوبية والأبنية الصرفية والاستخدامات الوظيفية. فإذا تميأ لنا هذا الرصيد الموحَّد أمكن لنا بناء مناهج لغوية عربية موحَّدة تسهم في توحيد المعرفة وتوحيد المهارات والكفاية اللغوية، انتهاء بتعميم المصطلح الموحَّد ودفع التباينات المصطلحية والتدافعات الإملائية والنحوية والصرفية الناشئة عن تنوع المناهج واختلافها واختلاف طرائق بنائها.

- العناية بأدب الطفولة. وهو يعاني قلة رعاية واهتمام في البلاد العربية، وإن كانت بعضها، كالأردن مثلاً، بدأت تعتني عناية لافتة بالطفل وقضاياه الرئيسة. ثم إن أدب الطفل العربي يعاني نقائص رهيبة لا ينبغي السكوت عليها، ولاسيما في عصر الهيمنة الثقافية؛ إذ لا رقابة ولا عناية حقيقية بالمضامين الثقافية

والاجتماعية التي تعرضها النصوص المتلفزة (المترجمة أو المعرَّبة)، ويعزِّز هذه المضامينَ المفارِقَة لثقافتنا وحضارتنا التعليمُ باللغة الإنكليزية؛ إذ يجد الطفل ما يتعلمه بالإنكليزية في المدرسة حاضرًا في سلوك أهله وفي ما يشاهده من مواد مرئية ومسموعة ومشخصة على هيئة دمى، ومبحلة في قصص الأطفال والأفلام. ويمكن استثمار التدابير التالية لتعزيز العربية الفصحى وتعريب التعليم الابتدائي (۱۳):

- إنتاج زمر من الأغاني والأناشيد الرشيقة المناسبة للطفولة بالعربية الفصحى، كصنيع قناة الجحد الفضائية.
 - فرز قَصَص الطفولة المترجم والموضوع، واستبعاد العامي والركيك وحظره تمامًا.
- إنشاء مؤسسة لأدب الطفولة تعمل على تميئة المواد المناسبة منه بالعربية الفصحى، وتعميم ذلك على الأطفال تعميم الحليب والتطعيم.
- استثمار تقانة (تكنولوجيا) المعلومات في إنتاج مواد تعليمية بالعربية، تستفيد من الرصيد اللغوي الموحَّد، وتعزز سلوكًا لغويًا قويمًا يربط اللغة بسياقها النفسي والاجتماعي.
 - إنشاء مواقع خاصة تعتني بالتعليم الذاتي، كما في موقع روضة الفصحي.
 - تعزيز مضامين المواقع التي تعتني بدراسات أدب الطفل العربي ولغته.
- تعميم تدريس لغة الطفل العربي وأدبه في التخصصات الإنسانية ولاسيما اللغة العربية والتربية.

ثالثًا: تطوير تعليم اللغة العربية:

لا يختلف اثنان في أن اللغة مرآة عاكسة لأوجه النشاط الإنساني المحتلفة، فإنْ رَقِيَ أداء المجتمع رقيت اللغة، وإن تخلَّف إنتاج المعرفة تخلَّفت اللغة عن التعبير عن المعرفة التي أنتجتها المجتمعات الأخرى بلغاتها الخاصة. وليس التأخر في

المجتمع العربي، في الجانب التربوي، مقتصرًا على اللغة العربية وأساليب تدريسها ومحتويات مناهجها حسب، فإن ذلك ينسحب على جميع العلوم والمعارف التي يدرسها الطلبة العرب في بلادهم.

ولكن التركيز على اللغة العربية هو أساس الأمر كُلِّه؛ إذ ينبغي أن تكون هي لغة التعليم الرئيسة في البلاد العربية، وإصلاح شأنها، تنظيرًا وتعليمًا وطرائق تدريس، هو القاعدة الرئيسة للإصلاح.

ولعل أهم مظاهر أزمة العربية تتمثّل في قضيتين محوريتين: قضية ضعف الطلبة في اللغة العربية وكثرة أخطائهم في أدائها، كتابة وقراءة وتعبيرًا واستماعًا، وقضية أساليب تدريس العربية وطرائقها.

ولاشك أن أبناء العربية يعانون ضعفًا واضحًا وقصورًا فاضحًا يقصِّر عن بلوغ مستوى الكفاية المؤمَّل لتأسيس معرفة لغوية نفعية (وظيفية) تمكّن مالكها من مارسة عمله المتخصِّص بلغة عربية سليمة تخلو من العاهات النحوية والإملائية والأسلوبية.

يرى نهاد الموسى: «أن الطالب العربي المتخرّج في المدرسة بل المتخرّج في الجامعة لا يقرأ كما ينبغي أن يقرأ: إنما يُجُمْحِمُ بأصوات متعثّرة تترجم صورة المكتوب، فلا هو يقرأ قراءة جهرية معبّرة، ولا هو يسرع في القراءة الصامتة، ولا هو يُحسن استخلاص معاني ما يقرأ، ولا هو يُحسن التغلغل فيما وراء السطور، بل إنه، بصورة عامة، لا يحبُّ القراءة.

والطالب العربي المتخرّج في المدرسة بل المتخرّج في الجامعة لا يكتب كما ينبغي أن يكتب؛ فهو كثير الخطأ في الإملاء، كثير الخطأ في النحو، لا يلاحظ علامات الترقيم، ولا تجري أفكاره على نحو متسلسل، ويستعمل الألفاظ استعمالاً قلقًا.

وهو كذلك لا يستمع كما ينبغي له أن يستمع؛ ذلك أنه لا يُحْسِنُ الاستماع ابتداء، فإذا أظهر الاستماع تبيّنَ أنه لا يُحْسِنُ استخلاص مضمون ما يسمع، وقد يستمع إلى محاضرة فلا يتمكن من استصفاء الموضوع الذي تدور عليه في تلخيص آني بارع دال، أو تجده منكبًا على نسخ ما يسمع حسبُ!!!)

ثم تراه يفصّل القول في أسباب هذا الضعف، وهي عنده (١٥٠):

- المخلل البنائي الذي يعتور المناهج الدراسية في العربية؛ وذلك أنها لم تُبْنَ على نسق علمي مضبوط يتفطَّن إلى الاعتبارات اللغوية، فترى موضوعات الكتاب تتداخل تداخلاً مُشتتًا يصعب على المعلم، مع هذا التشتت، أن يجد لها سلكًا ناظمًا أو رباطًا جامعًا سوى التراكم.
- وهذا مترتب على الأول، ومفاده أن الذين يرسمون المنهاج يأخذون أنفسهم بأسس تربوية ونفسية، ويغفلون، غالبًا، جوهر المادة وهو العنصر اللغوي.
- الاستخفاف باللغة العربية؛ وإنما يكون ذلك عندما يعهد المسؤولون بمهمة تعليم العربية إلى غير المختصين، بحجة إتمام النصاب التدريسي أو غيره من «التراتيب» الإدارية. ولعل أولئك يَصْدُرون عن مقولة أو يصرِّحون بحا: أن هذه لغتنا، ولسنا محتاجين إلى كثير علم لتعليمها، وما عرفناه عن لغتنا من حيث هي كلام يومي، لا من حيث هي نظام لغوي متكامل لا يعرفه بالوعي إلا من تخصص فيه، يكفينا ويؤهّلنا لتدريسها؛ فماذا يضيرنا أو يضرُّنا إن علَّمها معلِّم التربية الفنية أو الرياضية!!!

ثم إنه لما استقام عرض الحال لنهاد الموسى، على النحو الذي رأينا، رأى أن ينهد لوضع مشروع لغوي يتلمَّس فيه مواضع الضعف، محاولاً معالجتها

معالجة علمية قائمة على رؤى خاصة تستهدي بهدي اللسانيات التطبيقية ومرئيات التخطيط اللغوي، فكان أن تمثّل مشروعًا يتفأّل به إصلاح الحال والخروج من دوامة الضعف المتراكم. وينطلق هذا المشروع (٢٦٠)، من طبيعة اللغة في تحديد محتوى المنهاج والكتاب. وهو يصدر صدورًا لسانيًا خالصًا يُطبّق على ثلاثة مستويات:

الأول: مستوى موضوعي؛ يُقْصَدُ منه استصفاء صورة العربية الفصحى في مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والأداءات الأسلوبية والاعتبارات السياقية التي إنْ أخذ بها المتعلم أمِنَ العامية والتردد والتلعثم، ولا يتحصَّل لنا ذلك إلا إذا انتحينا منحى إحصائيًا نتوفَّر فيه على مادة تصدق أن تكون ممثّلة للعربية في مستوياتها المختلفة وعصورها المتعددة، فإذا تميأ لنا ذلك صنَّفنا القواعد المستنبطة وَفْقَ مدى الشيوع والتكرار، فنأخذ بالشائع المتداول الكثير الدوران ونَذَرُ النادر والقليل والشّاذ. وهكذا نتخلّص من حرج عظيم؛ أن نساوي قاعدة عامة تدور في كل سطر أو كل جملة، بقاعدة لا تكاد تُعرض في نَصِّ أو كتاب كاملٍ إلاّ نادرًا.

الثاني: مستوى وظيفي؛ نَتَغَيّا فيه الوقوف على أوجه استعمالنا اللغة وتحققاتها الوظيفية في أمثلة ناجزة، وهذا ما درج التربويون على تسميته المهارات الدراسية: القراءة الصامتة والجهرية، والتعبير الشفوي والكتابي، والاستماع، والخط. وينبغي أن تنطلق المعالجة هنا من التحقق من الأهداف المرجوّة وضبطها ضبطًا مُحْكَمًا يسهل معه الانطلاق بخطى إجرائية تحقق المساعي المنشودة. وهكذا نصير إلى ضبط الأهداف الخاصة بكل مهارة من الأول.

الثالث: مستوى الطريقة في التأليف والتعليم.

ويمثّل هذا المستوى الوجهةَ التطبيقية التي ينبغي أن ينتهي إليها المستويان

الأولان، ويتوزَّع مسؤولية هذه الوجهة هيئتان: هيئة المؤلِّفين، وهيئة المدرِّسين. ويضبط نماد الموسى هذا المستوى بمقولتين لسانيتين تنبثقان من رؤية كلية شمولية، هاتان المقولتان هما:

مقولة: وحدة الشكل والمضمون. وإنما يكون ذلك باعتبار الشكل والمضمون حين التأليف، أو حين يبتدع المدرِّس أمثلته التي يهدف منها إلى تدريب طلبته على نسق لغوي ما، أو مهارة من المهارات اللغوية.

مقولة: وحدة مستويات اللغة. ومفادها أن اللغة بنية واحدة متماسكة، أما تقسيماتما الفرعية فإنما هي وسيلة يتخذها اللسانيون لدرس اللغة في مستوياتما المتعددة، من ثمَّ علينا أن نقدِّم اللغة، عند تعليمها، بنيةً متماسكة تحكمها قواعد وقوانين مضبوطة، ثمي لمستوياتما الفرعية الانسجام والاتساق.

وأما الجانب الآخر من الأزمة فيتمثّل في تقصير أساليب التدريس عن بلوغ المرام من تعليم العربية؛ وذلك أن معظم المدرِّسين يعانون نقصًا في كفايتهم المعرفية والعلمية في اللغة العربية، ويعانون نقصًا في التمكن من طرائق التدريس الحديثة في تعليم اللغات؛ فهم يتخرجون في الجامعة ثم فحأة يجدون أنفسهم أمام الطلبة، فلا يدرون ماذا يصنعون، فيتحول درس العربية إلى تلقين أو شرح مفردات أو قراءة عابرة، بدل أن يكون الدرس درسًا في مهارات استخدام اللغة استخدامًا وظيفيًا صحيحًا يجمع بين متطلبات الأداء اللغوي السليم ومتطلبات الموقف والسياق وما يتضمنانه من عناصر كالمخاطب وعلاقته بالمتكلم، والمكان الذي يجري فيه الخطاب (۱۷)...إخ.

ويزيد الطيِّن بِلَّة ادعاء كثير من التربويين أن تعليم اللغة العربية هو اختصاصهم، متجاهلين أنه تخصص بينيّ. والحادث أن تعليم اللغات صار أحد أهم مجالات اللسانيات التطبيقية، بل إن بعضهم حصر اللسانيات التطبيقية في

تعليم اللغات، وانظر في كتب تعليم اللغة الإنكليزية تحد أنها موَشَّحة بعبارة (رقسم اللسانيات التطبيقية).!!

ولعل لنا في هذا الأمر دليلاً؛ أن نستفيد من مستخلصات اللسانيات النظرية في تعليم العربية، والتأسيس لطرائق تصنيف جديدة في مناهج اللغة العربية، كالتي وضعها نماد الموسى، تعتمد على مقولات لسانية مثل (١٨) الكفاية اللغوية، والكفاية التواصلية، والوظيفية، ووحدة الشكل والمضمون، وبنائية اللغة، والنص والسياق، والبنية العميقة والبنية السطحية...إلخ.

ولعلنا نبتكر طرائق تدريس جديدة توائم اللغة العربية، وتستفيد من المفاهيم اللسانية: التواصل، والسياق والكفاية التواصلية، ومطابقة الكلام لمقتضى الحال... إلخ.

وأما الوجه الآخر الذي تقتضيه مواكبة العصر فيتمثّل في الاستفادة من التقنيات الحديثة في تعليم اللغة العربية لأبنائها ولغير الناطقين بما^(١٩)، وقد ظهر لنا أنه يمكن استثمار معطيات المعلوماتية واللسانيات الحاسوبية في تعليم العربية، ويمكن تنفيذ ذلك على الأنحاء الآتية:

- تصميم برامج خاصة لتعليم مهارات اللغة العربية جميعها، واستثمار الوسائط المتعددة في تحقيق أهداف الدرس اللغوي، وتحويله إلى درس ممتع بعد أن كان مملاً؛ إذ يمكن لنا أن نُدَرِّسَ قصيدة جاهلية، مثلاً، مسجَّلة بصوت أحد الشعراء العرب المميزين، مشفوعة بمشاهد تتعلق بجو القصيدة والبيئة الجغرافية التي أبدعت فيها القصيدة على غرار (الفيديو كلب) والقياس مع الفارق.

- تصميم برامج تعليمية تقوم على مبدأ التخاطب بين الإنسان والآلة في موضوعات حوارية، أو على هيئة أسئلة مباشرة وإجاباتها.

- تشجيع النشر الإلكتروني باللغة العربية ودعم المواقع التي تُعَلِّم العربية أو

تقدِّم معلومات عن اللغة العربية وقد بدأت تظهر حديثًا مواقع متميِّزة لتعليم العربية ومهاراتها المتعددة.

- إدخال التعليم الإلكتروني إلى مراحل التعليم العام، كما يحدث الآن بخطوات جريئة في الأردن.

- تشجيع الكتاب الإلكتروني.

وظاهر أن هذه الإجراءات وأمثالها ستعزز فرص التعليم الذاتي وتُخرج العملية التعليمية عن سَمِّتِها التقليدي القائم على مركزية المعلم وسلبية المتعلم، كما أنحا ستقوِّي ملكة الطالب اللغوية وأداءه الوظيفي، ولاسيما أن معظم الحواسيب المتداولة في العالم العربي، على التعميم، مزودة ببرامج التدقيق النحوي والصرفي والإملائي.

رابعًا: وضع المصطلح وتوحيده:

ولعل قضية المصطلح تكون أكثر القضايا المثارة في موضوع تعريب التعليم؛ بل إنها المشْجَب الذي يعلِّق عليه معارضو التعريب تقصيرهم؛ وذلك أن أول ما يشيرون إليه من عقبات التعريب غياب المصطلح أو انعدامه أو تشتته وعدم توحيده. وهي حقائق لا مِراء فيها، ولكنها لا تبلغ أن تكون السبب الرئيس في تأخر التعريب والتنكب عنه، فلا اختلاف على أهمية المصطلح الموجَّد وضرورته في تعريب التعليم وتوحيد المعرفة، ولكن الانتظار إلى أن توجِّد المصطلحات أمر يتناقض مع أبسط حقائق اللغة وطبيعتها، وإذا انتظرنا جهود التوحيد فسنبقى في تأخر دائم، ولا يخفى على أحد أن الاستخدام والتداول هما الكفيلان بتغليب مصطلح على غيره وشيوعه على حساب المصطلحات الأخرى، ولنا في ذلك شواهد كثيرة من علوم مختلفة ولاسيما في اللسانيات، ألا ترى أن هذا المصطلح (اللسانيات) قد تغلب على غيره من المصطلحات الأخرى

بالاستعمال وكثرة التداول!

وينبغي أن أنبه إلى قضية مهمة تتصل بالمصطلح؛ تلك هي حجم المصطلحات في النصوص العلمية العربية أو المترجمة؛ فالنظر الفاحص في هذه النصوص، طالت أو قصرت، يظهر أن نسبة المصطلحات إلى الكلمات الأخرى في النص نسبة قليلة جدًا، وهي تمثّل مفاتيح لمناقشة القضية العلمية المتناولة، لكنها تحتاج إلى أعداد كبيرة من الكلمات التي تخلو من أي صفة اصطلاحية كالأفعال والحروف بأنواعها وأدوات الربط...إلخ. ومن هنا أرى أن هؤلاء المرجفين لا يريدون التعريب حسب، دون التدبر والتفكر في جدواه وفائدته، وإنما يدفعهم إلى ذلك التخاذل والتكاسل وقلة الحيلة.

وليس ما قيل هنا في المصطلح بمغنٍ؛ فإنه موضوع طويل وشائك لا مجال لاستنفاده في هذا البحث، ولكن الرجوع إلى معالجته متيسِّر في المظانِّ التي جعلت رسالتها تناول القضية الاصطلاحية في العِلْم العربي، ولعل بعضها متوفر في ثبت المراجع، ولعل النظر في مجلة «اللسان العربي» ومجلة «التعريب»، ووقائع المواسم الثقافية في المجامع اللغوية، ودوريات المجامع، يُشير إلى حجم الاهتمام بالقضية.

خامسًا: تعليم العربية لأغراض خاصة:

برز هذا الاتجاه في تعليم اللغات استدراكًا على طرائق تعليم اللغات التي كانت تجعل المعلم محور العملية التعليمية التعلمية؛ فهو الذي يحدِّد الطريقة والمحتوى والأهداف. أما هذا الاتجاه فقد انطلق من رغبات الدارسين وأهدافهم من تعلُّم اللغات الأجنبية، أو الرغبة في بناء كفاية لغوية متخصصة في حقل علمي ما، ولاشك أن بدايته ارتبطت باللغة الإنكليزية وازدهر مع ازدهارها وتطور طرائق تدريسها في العالم.

ويستفيد هذا الاتجاه من نتائج دراسات اللسانيات الاجتماعية ولاسيما

دراسات التباين اللغوي، واستخدام اللغة في مجالات مختلفة، كما يستفيد من الدراسات الأسلوبية وعلم المصطلح والمعجمية.

وينبغي أن أشير إلى أن هذا الاتجاه في تعليم اللغة (اللغة الأم أو الأجنبية) لا يمثّل مرحلة أولى في تعليم اللغة، وإنما ينبغي أن يؤسس على مرحلة سابقة تمثّل الكفاية اللغوية الرئيسة، ثم يركّز بعد ذلك على الغرض المنشود.

فإذا نظرت إلى هذا المنحى في العربية وتعليمها (لأبنائها ولغير الناطقين بما) وحدته عزيزًا نادرًا؛ إذ إن مواد اللغة العربية العامة («المتطلبات الجامعية») لا تعدو أن تكون مواد في النصوص الأدبية أكثر من كونما مواد مهارية تقصد تبليغ الطالب كفاية لغوية سليمة في النصوص الأدبية أكثر من كونما ولا تكاد تجد جامعة عربية، على التعميم، تدرِّس اللغة العربية للتخصصات الأخرى (٢٠٠). ولعل أهم ما يعيق نمو هذا المنحى في تعليم العربية لأبنائها هو استخدام الإنكليزية في التعليم، وهذا ما يدفع بكثير من الناس إلى النكوص عن هذه التجربة.

ولعل اتباع هذا المنحى سينتهي إلى إفراز مقررات دراسية متخصصة:

- مقرر دراسي لطلبة اللغة العربية، يركّز على اللغة العربية من حيث هي وسيلة تواصل في المجتمع العربي، وهي حاملة التجربة الحضارية العربية الإسلامية، ومن حيث هي نظام رمزي كامل قادر على الإيصال كغيره من الأنظمة اللغوية الأخرى، بل إنها تنفرد من غيرها بالتواصل بالتراث.

- مقرر دراسي لطلبة القانون يكشف عن كيفية استخدام اللغة استخدامًا دقيقًا ومضبوطًا يكفل للناس حقوقهم وحرياتهم، ويبصِّرهم بواجباتهم.

- مقرر دراسي لطلبة الشريعة يستظهر أهمية النحو في استنباط أحكام الشريعة، وكيفية رد كثير من القضايا الفقهية الخلافية إلى خلافات لغوية، ومنزلة المتلقّى في فهم النصوص الدينية وتقرير الأحكام الشرعية، وتقرير خصائص

الخطاب الديني وآليات فهمه.

- مقرر دراسي لطلبة الطب يستظهرون فيه خصائص النص الطبي من حيث المحارة والدقة والضبط المصطلحي، والبعد عن المجاز والعبارات العاطفية... إلخ.

- مقرر دراسي في الكيمياء يتمثّل فيه الطلبة استخدام المفردات استخدامًا دقيقًا ومضبوطًا يتوافق ودقة المواد الكيميائية المستعملة، فيصير ضبط اللغة ضبطًا لمقادير العناصر المستخدمة في المختبر...إلخ.

وهكذا...

وينتهي هذا الاتجاه بالمتعلمين إلى ممارسة مباشرة للغة العربية في تخصصاتهم المختلفة، ويُسهم في صقل مهارات التواصل مع المتخصصين، ويحيل استخدام اللغة العربية إلى استخدام علمي مضبوط يدفع عنها شبهة اللاعلمية، وهذا كله يُفضي إلى إشاعة خطاب علمي دقيق ولغة علمية مضبوطة يعرفها المتخصصون جميعًا، ولاسيما إذا كانت المصطلحات موحّدة.

سادسًا: تحقيق المخطوطات العلمية:

وهذا وجه مهم وضروري في تعريب التعليم أغفله العلماء والأكاديميون العرب أو تغافلوا عنه، إذ يعتقد كثيرون أن التحقيق ينبغي أن يكون للعلوم اللغوية والشرعية حسب؛ لأنها لب التراث ومادته التي مانزال نحتاج إليها، أما المخطوطات العلمية، في رأيهم، فلم يعد لها قيمة لقدم ما فيها من معلومات.

ولو أننا أَمْعَنّا في النظر في فهارس المخطوطات العربية التي تحتفظ بها المكتبات الغربية لوجدنا مئات الآلاف من المخطوطات العلمية في شتى صنوف المعرفة، ومهما يكن من أمر تقادم معلومات هذه المخطوطات فإننا لن نعدم تحصيل فائدة، ولو يسيرة، من تحقيقها. وأحسب أن تحقيق المخطوطات العلمية

العربية يسهم في:

- استعادة الطلبة العرب شيئًا من الثقة المفقودة بأمتهم وتراثهم ولغتهم وحضارتهم؛ إذ غالبًا ما تنطوي هذه المخطوطات العلمية على بصائر وأنظار علمية دقيقة عرفها العلم حديثًا، أو ما يزال يبحث عنها.
- تدريب الطلبة على ممارسة العلم المتخصص باللغة العربية الفصيحة، وإن كانت مصطلحات هذه المخطوطات أحيانًا غير مألوفة والمعلومات قديمة.
- تبصير الطلبة بالمصطلحات العلمية المتخصِّصة التي اجترحها العرب. ولاسيما أن عددًا كبيرًا من هذه المصطلحات قد بُعِث من جديد في المعجمات الاصطلاحية الجمعية.
- تنمية التفكير العلمي المضبوط باللغة العربية، ودرء شبهة أدبية اللغة العربية وشعريتها.
 - تأسيس لغة علمية عربية مشتركة.
- سهولة التأليف العلمي بالعربية وتأثير ذلك في النشر العلمي العربي بالعربية، وذلك مما ينتهي إلى إشاعة المعرفة ونشرها، وهذه هي الغاية الجُلّى التي نسعى إليها.

إن تدريب الطلبة على تحقيق المخطوطات العلمية التراثية سينهض بمستواهم العلمي، ويؤدي إلى تعاظم البحث العلمي بالعربية، وسينتهي إلى بلورة خطاب علمي عربي يستلهم العلم الإسلامي بأخلاقياته وممارساته بلغة عربية فصيحة. وهذه المهمة موكولة إلى الأساتذة المخلصين الذين مهروا العربية وبرعوا في علومها وأخلصوا لها. وأما المستغربون فإن الإقناع وسيلة مهمة لمحاورهم وتغيير فكرتهم عن العربية وصلاحِيتها للعلم. ولنا أن نتخيل لو أن كل أستاذ يُدرِّسُ مادة علمية ما حقَّق مع طلبته - وغالبًا ما يصل عدد الطلبة في الشعبة الواحدة إلى أربعين أو

خمسين طالبًا - في الفصل الواحد كتابًا واحدًا يراجعه ويتعهده بالتدقيق والتحرير والتصحيح، لظهر لنا مقدار الفائدة التي نجنيها من التحقيق.

ويبدو لي أن إقرار مادة تحقيق المخطوطات في جميع التخصصات الجامعية، علمية كانت أو أدبية، لهو قرار رشيد وحكم سديد لا ينبغي التردد فيه أو الوقوف عنده كثيرًا.

سابعًا: تدريس علم المصطلح:

لا شك أن علم المصطلح قد أصابه ما أصاب اللسانيات من تطور وتقدم في المستوى النظري والمستوى التطبيقي، ولم يعد المصطلح جزءًا يسيرًا من البحث المعجمي والدلالي، لكنه استقل وبدأ المشتغلون به يطوّرون نظريات خاصة بالمصطلحات الفنية والتقنية في مختلف العلوم، مستفيدين من علم الدلالة والفلسفة وفلسفة العلم، إضافة إلى المعرفة البحتة في علوم تلك المصطلحات، وهو علم يُعرف بعلم المصطلح.

ويظهر لي أنه من الضروري تعليم الطلبة في جميع الاختصاصات مقررين، على الأقل، في علم المصطلح، على أن يتضمن المقرر الأول خصائص اللغة العربية التي ينبغي استثمارها في وضع المصطلحات وتوليدها، كالنحت والاشتقاق والتعريب والترجمة والترميز والنقل الجازي...إلخ، ودراسة نظرية لعلم المصطلح، ويُشْفَعُ ذلك كله بتطبيقات عملية تتناول دراسة مصطلحات تراثية في حقل التخصص. واستكشاف طرائق وضع هذه المصطلحات وتوليدها.

وأما المقرر الثاني ففيه ممارسة عملية لوضع المصطلحات التي ليس لها مقابلات، أو استكشاف طرائق توليد المصطلحات الموضوعة بالعربية، ولعله يحسن النظر في مصطلحات متعددة للمفهوم الواحد وتدارسها ومناقشتها. ومن الضروري أن يكون لهذين المقررين امتحانات دقيقة يعتد بحا، ويكون اجتيازها شرطًا من شروط التخصص.

وأما فيما بعد فإنه ضروري جدًا أن يخصص جزء من علامة امتحان كل مادة للمصطلح، قياسًا على ما نفعله في العلوم الإنسانية.

وهذه الإجراءات من شأنها أن:

- تُبَصِّرَ الطالب بأهمية المصطلح العلمي الدقيق في البحث العلمي.
- تُدرِّبَ الطلبة على كيفية الإسهام في وضع المصطلحات بالمناقشة والنقد والممارسة العملية.
- تُوحِّدة من شأنها أن تؤدي إلى توحيد المصطلح.
 - تَنْشُرَ لغة علمية عربية موحَّدة تتمثَّل في خطاب علمي مضبوط ودقيق.

ثامنًا: استثمار الحاسوب في تعريب التعليم:

إذا كان نَسْخ المصحف الشريف قد مّثل الخطوة العلمية الأولى في محو الأمية في الحضارة العربية الإسلامية، فإن تعريب الحاسوب عثِّل الحركة المفصلية الأولى في محو الأمية العربية المعاصرة؛ إذ إن تعريب الحاسوب وملحقاته وإدخال الحرف العربي إليه قد مثّل فتحًا جديدًا هيأ للحرف العربي الانتشار، وهيأ للغة العربية مزيدًا من الفاعلية والحيوية والغناء، كما أسهم في دفع مسيرة التنمية في المجتمع العربي، وإن كان ذلك دون الحد المؤمّل، وصار الحاسوب يستعمل في معظم ميادين الحياة العربية المعاصرة كالتعليم والتدريب والطب والعمارة والتوثيق الرسمي...إلخ.

ولاشك أن اللسانيات الحاسوبية العربية قد حقَّقت نجاحات طيبة؛ إذ انتهت إلى تقديم مشروعات تطبيقية متعددة في حوسبة العربية ومعالجة نظمها الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والهجائية والأسلوبية (٢١).

وظاهر أن ثورات الحاسوب المتعددة تمثِّل فرصًا ممتازة للدول التي تأخرت في

الإنتاج المعرفي والعلمي والتقني؛ ذلك أن إمكاناته الهائلة وقدراته الخيالية على معالجة اللغة آليًا تجعله يردم كثيرًا من الفحوات الزمنية وما يرافقها من فحوات علمية، ويظهر أن اللسانيات الحاسوبية مهيأة لتحتل مرتبة الصدارة في علوم المستقبل القريب، وذلك ماثل في السعي المتواصل لإنتاج حاسوب يعتمد اللغة الطبيعية لغةً للتخاطب بين الإنسان والحاسوب!

ويظهر أن الدول العربية وكثيرًا من الدول الإسلامية لم تستفد كثيرًا من التقنيات المتقدمة وإمكانات الحوسبة في دخول عصر المعرفة وبناء مجتمع معرفي يستطيع منافسة المجتمعات الأخرى في مجال المعرفة والإنتاج العلمي (٢٢).

ولعل ما بلغته علوم الحاسوب وتطبيقاتها اللغوية تكون فرصة ممتازة لدعم التعريب وتعميمه ولاسيما في النطاق التعليمي.

ويمكن استثمار الحاسوب في التعريب عمومًا وتعريب التعليم خصوصًا في المجالات التالية:

١ – الذخيرة اللغوية (٢٣):

وهي مجموعة هائلة من النصوص في حقول المعرفة المختلفة وميادينها المتباينة، تستوعب منجزات الحقل العلمي الواحد على مر الزمن، تنتقى هذه النصوص بعناية ودقة متناهية، ويقصد من هذه الذخيرة أن تكون مرجعًا موسوعيًا معرفيًا يهتدي به العلماء والمفكرون وطلبة العلم في الحقول المختلفة. ومعلوم أن تقنيات تخزين المعلومات واسترجاعها بالحاسوب وعملياته المساندة تجعل من بناء الذخيرة اللغوية أمرًا مجديًا ونافعًا في التطبيقات العلمية.

ويمكن أن نُحَصِّل من الذخيرة اللغوية الفوائد التالية:

- إشاعة المصطلح الموحد.
- تنمية اللغة العربية العلمية.

- تنمية الخطاب العلمي العربي وترقيته بلغة عربية فصحى.
- تنسيق الجهود العلمية وتجنب تكرار الموضوعات البحثية.

٢- بنوك المصطلحات:

وهي قواعد بيانات مصطلحية تجمع مصطلحات العلوم المختلفة (الإنسانية والطبيعية والطبيعية والطبيعية والطبيعية ومبدأ عملها يتلخَّص في جمع المصطلحات الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية) وقرنها بمقابلاتها العربية، ولا يقتصر البنك المصطلحي على ترجمة المصطلح بل يرفده بمعلومات مهمة تتعلق بمصدره وحقله العلمي واستعمالاته المتعددة في حقول علمية مختلفة.

وظاهر أن هذه التقنية وفَّرت جهودًا بشرية هائلة عند متابعة المصطلحات ومحاولة إدراكها الدائمة، إذ إن التخزين والحفظ يجعلها متوفرة للإنسان متى شاء.

إن بنوك المصطلحات ضرورة لا غنى عنها في التعريب عمومًا وتعريب التعليم خصوصًا؛ إذ ستختصر وقتًا وجهدًا هائلين نحتاج إليهما في التنمية التعليمية والتنمية الشاملة، وتوفّر هذه البنوك ممارسة موحَّدة للمصطلح العلمي، ومعلوم أن المصطلح الموحَّد من أهم ركائز اللغة العلمية الدقيقة المضبوطة. وبالرغم من وجود بنوك مصطلحات كالبنك السعودي (باسم)، وبنك مصطلحات مجمع عمان، فإن الاستفادة منها قليلة، وإنما يعود ذلك للتدريس باللغة الإنكليزية. ويمكن تفعيل بنوك المصطلحات في تعريب التعليم على النحو التالى:

- إصدار نسخ إلكترونية من المعاجم العربية العلمية الموحَّدة وتميئتها للطلبة ولو بالبيع المباشر، وتعميم تجربة مكتب تنسيق التعريب في ذلك.
 - استثمار هذه البنوك في ترجمة النصوص العلمية إلى العربية.
- توظيف مصطلحات هذه البنوك في تحقيق المخطوطات العلمية العربية وتخزينها ضمن الذخيرة اللغوية.

- استثمار معطيات هذه البنوك في تدريس المصطلحية وتدريب الطلبة على وضع المصطلحات.

٣- الأدلة التوثيقية والمفهرسة:

نقصد بذلك إجراء دراسات علمية مفهرسة تقصد إلى توثيق جميع ما كُتب باللغة العربية في حقل علمي ما، وتنظيمه على نهج مخصوص وتهيئته للمتخصصين في كل حقل بعينه (٢٤). ومثل هذه الفهارس والأدلة التوثيقية تتخذ شكلين:

الأول: الاقتصار على توثيق البحث العلمي توثيقًا اعتياديًّا بالنص على اسم المؤلِّف وسنة النشر ومكانه، وهذا هو النوع الشائع، وتقتصر وظيفته على تبيان مواضع البحوث المنجزة في حقل علمي ما.

الثانى: وهو يتجاوز التوثيق التقليدي السابق إلى معلومات إضافية مغنية ومفيدة تقصد إلى اختصار الوقت والجهد، وأهم ما يكون من هذه المعلومات الإضافية تقديم ملخصات للبحوث والكتب والدراسات الموثَّقة، وأحيانًا كثيرة تقديم ترجمات للملخصات الأجنبية.

وقد ازدادت أهمية هذه الأدلة مع تقنيات التخزين والاسترجاع الحاسوبي وتعاظم شأنها مع شبكة المعلومات واتساع نطاقات استعمالها، وظاهر أن هذه الأدلة التوثيقية البشرية تفضل نظيرتها التي توفرها الإنترنت؛ لأنما توثِّق توثيقًا دقيقًا في حين يكون التوثيق المحصَّل بالبحث في الشبكة عامًا ويورد كل كلمة لها علاقة بمدخل البحث. غير أن الشبكة تزحر بالمواقع التوثيقية التي صنعها الإنسان ثم خصَّص لها موقعًا على الشبكة ولاسيما باللغة الإنكليزية. فقد عثرت، مثلاً، على مواقع توثِّق للدراسات والبحوث اللسانية، وعثرت على مواقع توثِّق للدراسات اللسانية المعتنية بموت اللغات واللغات المهدَّدة بالانقراض والموت.

إن هذا النوع من البحث العلمي غدا قضية مهمة في استثمار الوقت وعدم

تضييعه، ولاسيما في فترات الفجوات العلمية والتقنية والحضارية، وظاهر أن هذه الدراسات من شأنها اختصار الجهد؛ إذ إن توفرها بين أيدي العلماء يمنع تكرار بحوث ودراسات استغرقت وقتًا وجهدًا ومالاً ثم كانت نتائجها معدومة ضئيلة.

إن الفرصة مهيأة لدينا لاستثمار الحاسوب في التوثيق والنشر (الببليوغرافي) التوثيقي، لاسيما أن لدينا كثيرًا من المشروعات الناجزة ورقيًا؛ وذلك أن (٢٥٠):

- ثمة عددًا من الدراسات المفهرسة المنشورة في حقول المعرفة المختلفة.
- المحلات العلمية المحكَّمة والمحلات الثقافية المرموقة تعتني بإصدار كشَّاف سنوي لموضوعاتها المنشورة، وفقًا للعنوان والموضوع والمؤلف.
- كثيرًا من الجامعات العربية تصدر دوريًا أدلة توثيقية للرسائل الجامعية ومنشورات عمادات البحث العلمي من ندوات ومؤتمرات وورشات تدريبية.
- عددًا من الصحف العربية توتِّق أعدادها ودراساتها في مراكز الدراسات والبحوث الخاصة بها.
- كثيرًا من المكتبات الجامعية قد صارت محوسبة وربطت بشبكات دُور نشر وتوزيع عالمية.

وهذه المشروعات التوثيقية لا ينقصها سوى التفعيل والتحويل من نسخة ورقية إلى إلكترونية متاحة للعلماء والطلاب العرب أينما وُجدوا. وظاهر أن هذه الأدلة التوثيقية ذات جدوى عظيمة في تعريب التعليم ونشر المعرفة والعلم بالعربية؛ إذ إنها توفر دليلاً علميًا حاضرًا للطالب يكتفي بالنظر فيه أو في ملخصه للوصول إلى مبتغاه في وقت قياسي. كما أنها تمثل مادة علمية ناجزة بالعربية يستعملها الطلبة على نحو واحد، وهذا ما يُسهم في إشاعة لغة علمية موحَّدة ومصطلح موحَّد. ثم إنها تقدِّم للمتعلم صورة موجزة تختزل الزمن للوقوف على أهم منجزات العلم في حقل التخصص والتطورات التي حدثت فيه.

٤ - الترجمة الآلية:

لم يعد الدور الذي تؤدّيه الترجمة في نقل المعرفة وتعميمها خافيًا على أحد؛ إذ إنها أول وأهمّ وسيلة للنفاذ إلى المعرفة ونقلها وتداولها باللغة الوطنية. ومهما يكن من أمر الترجمة الإنسانية فإنها تبقى مقصِّرة عن بلوغ الحد المؤمَّل من المعرفة المنشودة، ولعل أهم النقائص التي تعانيها الترجمة البشرية هي العجز عن المواكبة؛ وذلك أن المعرفة تتوالد وتتزايد يوميًّا، والجهد الإنساني يحتاج وقتًا طويلاً لإخراج ترجمات حيدة، فقد نشرع بترجمة كتاب صدر في العام الماضي ونحتاج، في أقل تقدير إلى سنة لإخراج ترجمة ممتازة، وينضاف إلى ذلك ما يتعلق بتحكيم الكتاب في المؤسسات العلمية، ثم ينضاف إلى ذلك وقت آخر نحتاج إليه لإجراءات الطباعة والنشر والتوزيع، وإذا كنا متفائلين فإننا نحتاج في أقل تقدير إلى سنتين، وهو زمن طويل في زمن تتعاظم فيه المعرفة ويَطرّد إنتاجها يوميًّا.

وأمام تقصير الترجمة البشرية تبدو الفرصة متاحة لاستثمار نتائج اللسانيات الحاسوبية ومعالجة اللغات الطبيعية آليًا ولاسيما في حقل الترجمة الآلية.

لقد استطاعت برامج معالجة اللغة الإنكليزية تحقيق نتائج ممتازة في مجال الترجمة الآلية، وصارت درجة الوثوق بحا تقترب من ٩٨٪، وهذا ما وفَّر جهودًا بشرية هائلة في الترجمة، واستطاعت كثير من دول أوربا استثمار برامج الترجمة الآلية في نقل المعرفة وترجمتها ونشرها بلغاتما الوطنية، وكذا القول في اليابان؛ فإن عنايتها بالترجمة البشرية والآلية صارت مضرب المثل في العصر الحديث.

وأما الترجمة الآلية في العربية (من اللغات الأحرى إلى العربية والعكس) فإنها تسير بخطى بطيئة ومترددة (٢٦)، وإن كان ثمة آمال بتحشن مستوى برامج الترجمة وسرعتها ودقتها، ويزيدنا تفاؤلاً انتشار الترجمة الآلية عبر الإنترنت؛ ذلك أن كثيرًا من المواقع العربية تقدِّم خدمة ترجمة المواقع وترجمة النصوص الخارجية، وكثير من

هذه المواقع تقدِّم الخدمة مجانًا، وهذا ما يدفع الترجمة ويشجِّع نقل المعرفة بالترجمة من المواقع الأجنبية.

وظاهر أن أي تقدُّم في الترجمة الآلية في العربية رهين باللسانيات النظرية العربية، وأحسب أن ثمة حقولاً لسانية ستؤدي دورًا حاسمًا في دفع الترجمة الآلية العربية، هذه الحقول هي:

- ١- المعجمية وعلم المصطلح.
- ٢- لسانيات النص (نحو النص/ تحليل الخطاب).
 - ٣- اللسانيات التقابلية.
 - ٤ الدلاليات التقابلية.
 - ٥ تعليم العربية للناطقين بغيرها.

ولاشك أن الترجمة الآلية، حين ترقى إلى مرتبة الدقة شبه المتناهية، ستكون عاملاً حاسمًا في الوصول إلى المعرفة حال إنتاجها ونشرها، وهذا ما يجعل المحتمع العربي في حال مواكبة للتطورات العلمية والتقنية، وستوفّر هذه النصوص الحديثة المترجمة آخر منجزات العلم ونتائجه، وهذا أهم شرط ينبغي توفره للمدرّس والطالب.

٥- ذخيرة النصوص المترجمة:

وهي تشبه بنوك المصطلحات وقواعد البيانات ولكنها تختلف عنها في أنها متمثّل قاعدة نصيَّة علمية ضخمة تحتوي على عدد كبير جدًّا من النصوص المترجمة في حقول المعرفة المختلفة، وتمثل هذه الذخيرة النصيَّة مادة علمية موسوعية ناجزة يرجع إليها العلماء والمدرِّسون وطلبة العلم، يستفيدون منها في الاطلاع على آخر منجزات العلم والتقنيات الحديثة. ولا أحسب أن إنجاز هذا المشروع معجزة أو بعيد التحقيق؛ ذلك أن نواته الرئيسة متوفرة ومتحقِّقة على أرض الواقع، وذلك

ماثل في أن:

- كثيرًا من دور النشر والمؤسسات العلمية وعمادات البحث العلمي تحتفظ بالنسخ الإلكترونية للكتب والبحوث والمشروعات العلمية التي تترجمها، إذ إن النسخ الإلكترونية هي العماد الأساسيّ في استرجاع النصوص وإعادة طباعتها ونشرها بيسر وسهولة وبأدني التكاليف.

- الصحف الكبرى ومراكز الأبحاث والدراسات التابعة لهذه الصحف تحتفظ بالمقالات والموضوعات التي تنشرها مترجمة، بل إن بعض الصحف الكبرى توفّر هذه النصوص في لغتها الأم ومقابلها المترجم.

- المجلات العلمية المحكَّمة في العالم العربي تشترط لنشر البحوث بغير العربية إرفاقها بملخص وافٍ باللغة العربية، وكذا الحال في الرسائل الجامعية التي تنجز في البلاد العربية، وهذه الملخصات وحدها تمثَّل كنزًا نستطيع أن نبني منه ذخيرة وافية.

وهكذا تدعم هذه المحاولات المتفرقة فكرة ذخيرة النصوص المترجمة وتؤسِّس لها. ولاشك أن إنشاء هذه القاعدة المعلوماتية ينبغي أن يتزامن مع بنوك المصطلحات والذخيرة النصيِّة العربية، وهذه كلها تؤدي إلى:

- توحيد المصطلح العلمي ونشره وإشاعته بين المتخصصين، وهذا ما ينتهي إلى خطاب علمي موجّد.

- تجنب تكرار ترجمة النص الواحد غير مرة.
- لإفراز النصوص حسب أهميتها والتخلص من الترجمات الرديئة.
- نشر المعرفة وتعميمها باللغة العربية، وتقليل الاعتماد على الإنكليزية في التعليم والبحث العلمي.
- توفير مراجع باللغة العربية يمكن الوثوق بها والاستفادة من موادها المحدثة

باستمرار.

٦- النشر الإلكتروني باللغة العربية:

وهو يمثّل حصيلة الجهود والمشروعات السابقة؛ إذ إن التوسع في استخدام الإنترنت من شأنه أن يوفّر البحوث والدراسات العلمية للدارسين وطلبة العلم فور نشرها، وهذا ما يتيح لهم المواكبة والتطور. ثم يكون النشر الإلكتروني العربي، إضافة إلى النشر الورقي التقليدي، أداة رئيسة لرفد الذخيرة النصيَّة العلمية وذخيرة النصوص المترجمة، وبنوك المصطلحات والمعطيات، وهذا ما ينتهي إلى التحدد والمواكبة في حصيلة هذه الذخائر ومحتوياتها.

تاسعًا: وسائل الإعلام:

تعدُّ وسائل الإعلام على تنوعها، وسيلة هامة من وسائل نشر المعرفة ومحو الأمية ومحاربة الجهل، وتعاظمَ دورها مع القفزات العظيمة، النوعية والكمية، التي شهدت تقنيات الاتصال، ومن هذه القفزات:

- التوسع الكبير في استخدام شبكة الإنترنت.
- التوسع في إنشاء القنوات الفضائية العامة والمتخصصة، ولاسيما القنوات التعليمية.
 - إنتاج طبعات إلكترونية من المعاجم والكتب الرائحة.
 - استعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم عن بُعد.

ومن الواضح أن وسائل الإعلام العربية لم تنجح في الإسهام في نشر المعرفة والتعليم بَلْهُ تنمية المجتمعات العربية وترقيتها، وذلك مردود إلى تغليب البرامج الترفيهية على البرامج التعليمية والتربوية والتنموية الهادفة، وإن كان ثمة تجارب ناجحة لفضائيات عربية في مجال الإعلام التربوي والتنموي، كالفضائيات التعليمية المصرية، وقناة المجد واقرأ، إضافة إلى النزر اليسير الذي تبثه القنوات الأحرى بين

الفينة والأخرى.

ومع ذلك أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣ إلى أن الإعلام العربي قد حقَّق نجاحات طيبة مع انتفاضة الأقصى وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول، ولاسيما قناة الجزيرة التي كانت مصدرًا موثوقًا لنقل الأحداث من فورها، ولعل أهم ما ميَّز ذاك الخطاب الإعلامي اعتماده اللغة العربية الفصحى (٢٧٠) ولعل هذا يكون نابعًا من قناعة حقيقية؛ أن الفصحى وحدها القادرة على الوصول إلى جميع فئات الشعب العربي.

أما دور وسائل الإعلام العربية في معركة التعريب عمومًا وتعريب التعليم خصوصًا فيتمثَّل في جانبين:

الأول: الترويج المباشر لتعريب التعليم والعناية بالعربية لغةً للمعرفة، وهذا الجانب يكاد يكون معدومًا في الإعلام الفضائي المرئي؛ ولكنه يحضر في الصحف والجالات والدوريات المتخصصة بكثرة.

الثاني: وهو غير مباشر يتمثَّل في البرامج العلمية المترجمة أو الموضوعة بالعربية، وهي برامج كثيرة ومتنوعة تُسهم إلى حد ما في نشر المعرفة والثقافة العلمية العامة.

ويبدو أن الفرصة مهيأة لتقوم وسائل الإعلام بدورها التنويري في دعم نشر المعرفة بالعربية، وذلك باتخاذ تدابير إجرائية منها:

- تعزيز المضامين الثقافية والعلمية الإيجابية التي تُسهم في التنمية البشرية والعلمية للمواطن العربي.
- الاحتفاء برموز التقدُّم العلمي العربي والإسلامي في الجالات كلها، وعبر التحربة الحضارية للمسلمين في حقبها الممتدة.
- تصميم برامج خاصة لتعليم مهارات اللغة العربية، باستثمار مستخلصات اللسانيات الحاسوبية وتقنيات معالجة اللغات الطبيعية.

- التوسع في بث المواد التعليمية على الشبكة، وهذا ما يساعد على التعلم الذاتي باستمرار.
- إنشاء منتدى خاص بقضايا التعريب، يتناول البحوث والدراسات والنقاشات التي تتناوله.
 - تعزيز مضامين الذخيرة اللغوية النصية والمترجمة.
- إنشاء نوادٍ علمية متخصصة تهتم بتقديم معلومات متخصصة في حقول علمية متنوعة، وتكون مجانية يستطيع الطلبة في الوطن العربي كله زيارتها والاستفادة منها في إثراء معلوماتهم، وطرح قضاياها المتحددة في الدروس الصفية.

الخاتمة

اجتهد البحث ليثبت منزلة تعريب التعليم في نشر المعرفة وبناء مجتمع معرفي عربي يستقبل المعرفة ويُنتجها ويولدها بالعربية، وقد انتهى البحث في تناوله قضيته المركزية إلى أن:

- بناء مجتمع المعرفة العربي لا يمكن إلا باللغة العربية.
- اللغة العربية ذات تجربة حضارية فريدة ينبغي أن نستثمرها وننطلق منها في تشكيل وعي علمي وحضاري خاص ومتميّز.
- اللغة الإنكليزية تمثّل عائقًا كبيرًا أمام اكتساب المعرفة في المحتمع العربي، ولاسيما أن نسبة هائلة من الطلبة العرب، وهم محور التعليم ومحور التنمية البشرية، تعاني ضعفًا شديدًا في مهارات التواصل بالإنكليزية، بَلْهَ البحث والمناقشة والإنتاج المعرفي.
- تعليم اللغة الإنكليزية أو غيرها من اللغات الأجنبية في مراحل التعليم المبكّرة يضر باكتساب العربية اكتسابًا طبيعيًّا، وينتهي إلى انفصام ثقافي

واجتماعي.

- معالجة الضعف في اللغة العربية من أهم ركائز تأسيس معرفة علمية باللغة العربية.
- تطوير طرائق تعليم العربية ركن رئيس في بناء مجتمع المعرفة باللغة العربية، للطلبة والمدرِّسين الذين تلقوا تعليمهم في الخارج.
- تعليم العربية لأغراض خاصة أصوب الطرق لنشر مبادئ التأليف العلمي بالعربية، وتأسيس خطاب علمي عربي خالص.
- توحيد المناهج في البلاد العربية، ولاسيما العلمية، من شأنه نشر معرفة موحَّدة ومصطلحات موحَّدة، والوحدة العلمية وسيلة مهمة لبلوغ الوحدة الفكرية، من ثَم الوحدة السياسية.
- الترجمة هي الوسيلة الرئيسة للنفاذ إلى المعرفة وتحصيلها، ومن ثم استثمار نتائجها في تعريب التعليم.
- اللسانيات الحاسوبية عامل رئيس ومهم في التعريب ونشره وتوثيقه،
 ولاسيما في نطاق التخزين والاسترجاع والفهرسة والترجمة الآلية.
 - وسائل الإعلام وسيلة ممتازة للترويج للتعريب ونشره ودعمه.
- تعريب التعليم في البلاد العربية مقدمة تأسيسية في التنمية البشرية، ومن ثم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الهوامش

١- انظر، لمعلومات مفصلة، في ضرورات التعريب: محمود إبراهيم، وعبد الكريم خليفة، واللغة وبناء الذات، وندوة التعريب والوجود القومي.

٢- محمود إبراهيم، تعريب التعليم الجامعي، ص: ١٦٤.

٣- نفسه، ص: ١٦٥ - ١٦٥.

- ٤ قد فصل ديفد كريستل في مسألة عالمية اللغة الإنكليزية في كتابه: الإنكليزية لغة عالمة.
- ٥- نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، ص٢٧٣. وقد تكون هذه الأرقام
 تراجعت بتقادم الزمن؛ إذ تعود إلى عام ١٩٩٩.
- ٦- ثمة دراسات ممتازة في واقع الترجمة العربية في كتاب: الترجمة في الوطن العربي نحو إنشاء مؤسسة عربية للترجمة. وانظر أيضًا: الترجمة والثقافة العربية.
- ٧- قد خصصت جريدة ((الغد)) الأردنية في عددها ٤٠٧ الصادر في ١١ أيلول ملحقًا في ذكرى أحداث ذلك اليوم، وقد كتب إبراهيم غرايبة مقالة تتناول حجم المؤلَّفات التي تناولت هذا الموضوع: مكتبة ١١ أيلول تفوق القدرة على التنظيم والمتابعة.
- ٨- تقرير المسح الميداني لوضع الترجمة الراهن في الوطن العربي، ضمن كتاب: الترجمة
 في الوطن العربي، ص ٨١.
 - ٩- تقرير التنمية الإنسانية العربية، ص٦٦- ٦٧.
- ١٠ معلومات إضافية وافية عن الترجمة الآلية العربية في: الترجمة في الوطن العربي،
 ومجلة لغة العصر، العددان ٣٨ و ٣٩.
- ١١ انظر: حلقة من برنامج ((للنساء فقط)) الذي بثته قناة الجزيرة على الشبكة.
 ونُشير هنا إلى افتتاح قناة ((الجزيرة)) للأطفال.
- ١٢ تفاصيل مشروع الرصيد العربي الموحّد في بحث أحمد العايد: رصيد عربي موحد مصير عربي موحّد.
- ١٣ نهاد الموسى، قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، ص: ٢٢٨.
 - ١٤ نحاد الموسى، الأساليب في تعليم اللغة العربية، ص٣٣.
 - ٥١- نفسه.

١٦ تفصيلات هذا المشروع في المرجع السابق. وستكون جهود نماد الموسى في
 تعليم العربية محور كتاب كامل يعده الباحث، وسيصدر قريبًا إن شاء الله.

١٧ - انظر مثلاً: نهاد الموسى، اللغة العربية في سياقها الاجتماعي.

١٨ - وليد العناتي، الأنظار اللسانية في تعليم العربية، وقائع مؤتمر اللغة العربية في التعليم العام، كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.

9 ا - انظر: رضوان الدبسي، دور وسائل التقنية في تطوير تعليم اللغة العربية، وقائع مؤتمر اللغة العربية أمام تحديات العولمة، بيروت، ٢٠٠٢. وانظر: مشاعل الحملي، كفاءة استخدام الحاسوب في تعليم اللغة العربية، آراء الطلبة الدارسين (البحث باللغة الإنكليزية)، الجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد ٨٣، ٢٠٠٣، ص٢٢٧ - ٢٤٤. وانظر أيضًا وقائع مؤتمر الكويت الأول للحاسوب.

• ٢ - لعل جامعة آل البيت الأردنية من الجامعات العربية النادرة التي تدرّس اللغة العربية لأغراض خاصة، كذلك تدرس جامعة البلقاء التطبيقية ((اللغة العربية التطبيقية)) وهو مقتصر على الإناث!

٢١ - ثمة استفاضة في تناول هذه المجالات في كتب نبيل علي وغيرها من مراجع البحث.

٢٢ تفاصيل وافية عن واقع إنتاج المعرفة ونشرها في العالم العربي في: تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣.

٢٣ تفاصيل وافية عن مشروع الذخيرة اللغوية في بحث عبد الرحمن الحاج صالح:
 مشروع الذخيرة اللغوية العربية، مجلة اللسان العربي، عدد ٤٧.

47- أشير هنا، للتمثيل، إلى تجربة المؤلِّف وزميله في جامعة البترا الأردنية د. حالد الجبر، ومفادها وضع دليل توثيقي لبحوث اللسانيات الحاسوبية العربية، وسيقوم مركز بحوث اللغة العربية في جامعة أم القرى بنشره إلكترونيًا. كذلك تجربة محمد باكلا في توثيق الدراسات اللسانية. وتجربة الصوينع في توثيق دراسات الترجمة والتعريب.

٥٦ - ومن ذلك مثلاً: إخراج سلسلة عالم المعرفة الكويتية على أقراص مدجحة، وكذلك مجلة العربي. وقد نشرت جريدة الرأي الأردنية خبرًا مفاده: الشروع بتنفيذ مشروع أرشفة الصحف المحفوظة في الجامعة الأردنية إلكترونيًا بالتعاون بين الجامعة وأمانة عمان، الرأي عدد يوم ٨/ ٩/ ٢٠٠٥، ص٣.

٢٦ - انظر: نحو مؤسسة عربية للترجمة. ومجلة لغة العصر ٣٨ و٣٩.

۲۷ - ص: ۲۰ - ۲۲.

ملاحظة:

على الشابكة (الإنترنت) مواقع كثيرة لها صلة بموضوع البحث. وفي وسع الراغب في الحصول عليها، وعلى قائمة مصادر ومراجع البحث الاتصال بالكاتب على البريد الإلكتروني الآتي:

anati-waleed@hotmail.com